وزارة العمل

الملف الصحفي
لـــوزارة العمـل

labour_OMAN
www.mol.gov.om

دائـرة التواصـل
والإعـــــلام

لإعداد وتأهيل الكوادر الوطنية

العمل توقع برنامج تعاون مع جامعة التقنية

مسقط - ض

وقعت وزارة العمل برنامج تعاون مع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، وقعها من جانب الوزارة سعادة سعيد بن عبدالله البلوشي وكيل وزارة العمل لتنمية الموارد البشرية ومن جانب الجامعة سعادة الدكتور سعيد بن حمد الربيعي رئيس جامعة التقنية والعلوم التطبيقية وذلك انطلاقا من الدور الاستراتيجي الذي تضطلع به الوزارة ممثلة في الكليات المهنية وجامعة التقنية والعلوم التطبيقية في إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية القادرة على الإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، وإيمانًا بأهمية التكامل بين منظومتي التعليم الجامعي والتدريب المهني في بناء رأس المال البشري، ورغبة في تعزيز جسور التعاون بين المؤسستين بما يخدم الطلبة والمجتمع وسوق العمل.

ويهدف برنامج التعاون إلى تعزيز التكامل الأكاديمي من خلال تنفيذ برامج التجسير بين الكليات المهنية والجامعة ودعم البحث العلمي والتطبيقي عبر تنفيذ البحوث المشتركة وتبادل الخبرات البحثية، والاستفادة المتبادلة من الكوادر البشرية وتبادل الخبرات الأكاديمية والفنية والإدارية، إضافة إلى توظيف البنى الأساسية والتجهيزات لدى الطرفين في خدمة المجتمع وتنفيذ البرامج التدريبية ودعم الطلبة وضمان استمراريتهم الأكاديمية، خاصة ذوي الحالات المرضية أو الاجتماعية

الخاصة، وذلك حسب القوانين أو الأنظمة المتبعة لدى الطرفين وتعزيز الشراكة المؤسسية بما يخدم الأهداف التعليمية والتنموية المشتركة.

وسيتاح لخريجي الكليات المهنية التسجيل في الجامعة وذلك عند إنهاء الطالب متطلبات التخرج لبرنامج الدبلوم في الكليات المهنية، حيث يتم قبول الطلبة لبرنامج الدبلوم المتقدم عبر برنامج (تجسير)، ويشترط الحصول على معدل تراكمي لا يقل عن (3.0) من (4.0) للقبول في برامج التجسير والحصول على شهادة الأيلتس (IELTS 4.5)، على ألا تقل أي مهارة فرعية عن (4.0)، ويشترط على الطالب للإنتقال إلى مرحلة البكالوريوس استيفاء شروط الانتقال حسب النظام الأكاديمي للجامعة، ويسري على الطلبة المجسرين جميع القوانين واللوائح المعمول بها في الجامعة، وسيتم قبول الطالب في فرع الجامعة الأقرب للكلية المهنية التي درس فيها وفي أفرع الجامعة حسب المقاعد الشاغرة.

■ الاسهام في إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية

«العمل» توقع برنامج تعاون مع جامعة التقنية

مسقط - «الوطن»:

وقعت وزارة العمل برنامج تعاون مع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، وقعها من جانب الوزارة سعادة سعيد بن عبدالله البلوشي وكيل وزارة العمل لتنمية الموارد البشرية ومن جانب الجامعة سعادة الدكتور سعيد بن حمد الربيعي رئيس جامعة التقنية والعلوم التطبيقية انطلاقا من الدور الاستراتيجي الذي تضطلع به الوزارة ممثلة في الكليات المهنية وجامعة التقنية والعلوم التطبيقية في إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية القادرة على الإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، وإيمانا بأهمية التكامل بين منظومتي التعليم الجامعي والتدريب المهني في بناء رأس المال البشري، ورغبة في تعزيز جسور التعاون بين المؤسستين بما يخدم الطلبة والمجتمع وسوق العمل.

يهدف برنامج التعاون إلى تعزيز التكامل الأكاديمي من خلال تنفيذ برامج التجسير بين الكليات المهنية والجامعة ودعم البحث العلمي والتطبيقي عبر تنفيذ البحوث المشتركة وتبادل الخبرات البحثية، والاستفادة المتبادلة من الكوادر البشرية وتبادل الخبرات الأكاديمية والفنية والإدارية، إضافة إلى توظيف البنى الأساسية والتجهيزات لدى الطرفين في خدمة المجتمع وتنفيذ البرامج التدريبية ودعم الطلبة وضمان استمراريتهم الأكاديمية، خاصة ذوي الحالات المرضية أو الاجتماعية الخاصة، وذلك حسب القوانين أو الأنظمة المتبعة لدى الطرفين وتعزيز الشراكة المؤسسية بما يخدم الأهداف التعليمية والتنموية المشتركة.

وسيتاح لخريجي الكليات المهنية التسجيل في الجامعة وذلك عند إنهاء الطالب متطلبات التخرج لبرنامج الدبلوم في الكليات المهنية، حيث يتم قبول الطلبة لبرنامج الدبلوم المتقدم عبر برنامج (تجسير)، ويشترط الحصول على معدل تراكمي لا يقل عن (٣,٠) من (٤,٠) للقبول في برامج التجسير والحصول على شهادة الأيلتس (IELTS ٤,٥)، على ألا تقل أي مهارة فرعية عن (٤,٠)، ويشترط على الطالب للإنتقال إلى مرحلة البكالوريوس استيفاء شروط الانتقال حسب النظام الأكاديمي للجامعة، ويسري على الطلبة المجسرين جميع القوانين واللوائح المعمول بها في الجامعة، وسيتم قبول الطالب في فرع الجامعة الأقرب للكلية المهنية التي درس فيها وفي أفرع الجامعة حسب المقاعد الشاغرة.

المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لأصحاب الدخل المحدود

ظفار الإسلامي يُطلق حساب التوفير الأساسي لنظام حماية الأجور

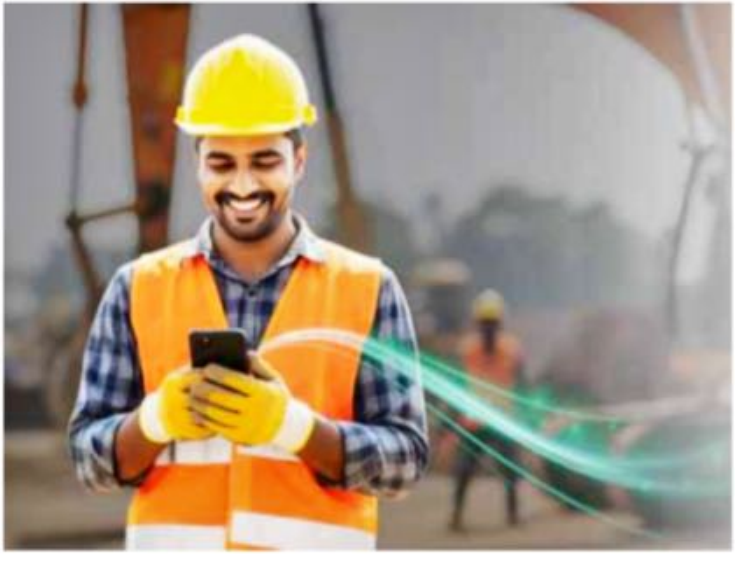

مسقط - ع ر

أطلق ظفار الإسلامي حساب التوفير الأساسي لنظام حماية الأجور، وهو منتج مالي جديد متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية للمواطنين والمقيمين من ذوي الدخل المحدود.

ويعكس الحساب الجديد التزام ظفار الإسلامي بتعزيز الشمول المالي من خلال تقديم حل ادخاري مُبسّط وسهل الوصول إليه، ومُصمَّم خصيصا للأفراد الذين لا تتجاوز رواتبهم الشهرية 350 ريالا عمانيا. ويُمكن لحاملي الحساب الاحتفاظ بأرصدة تصل إلى 3,000 ريال عماني دون اشتراط حد أدنى للرصيد، ما يُسهّل على العاملين إدارة أجورهم بشكل آمن.

وفي تعليقه على إطلاق الحساب، قال بلال بن فائز الرئيسي، مساعد المدير العام ورئيس الخدمات المصرفية للأفراد في ظفار الإسلامي: «يواصل ظفار الإسلامي التزامه بدعم أجندة الشمول المالي في سلطنة عُمان من خلال توفير حلول مصرفية متاحة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لكافة فئات المجتمع. موضحا أن حساب التوفير الأساسي لنظام حماية الأجور صُمم خصيصا لتمكين أصحاب الدخل المحدود من خلال توفير منصة آمنة ومريحة وشفافة لتسلم رواتبهم وإدارتها، مع الاستفادة من فرص المشاركة في الأرباح وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية».

وأضاف الرئيسي أن هذا المنتج يُعزّز الاستراتيجية الشاملة للبنك في مواءمة الحلول المالية المبتكرة مع المبادرات الوطنية الهادفة إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في مختلف أنحاء سلطنة عمان.

ويقوم الحساب على مفهوم المضاربة في الصيرفة الإسلامية، حيث يقدّم الزبائن أموالهم ليستثمرها البنك، ويتم توزيع الأرباح وفقا لمتوسط الرصيد الشهري في الحساب. وتضمن هذه الصيغة الالتزام الكامل بمبادئ الصيرفة الإسلامية، مع إتاحة الفرصة للزبائن للاستفادة من عوائد المشاركة في الأرباح.

ويحق للمواطنون والمقيمون ممن تبلغ أعمارهم 18 عاما فأكثر للتقديم على الحساب، بشرط ألا يتجاوز دخلهم الشهري 350 ريالا عمانيا، كما يحصل زبائن حساب التوفير الأساسي لنظام حماية الأجور على بطاقة خصم مالي للاستخدام داخل سلطنة عُمان، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية على مدار الساعة عبر تطبيق الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، بما يتيح لهم إدارة شؤونهم المالية بكل يُسر.

ومن أبرز مزايا الحساب إصدار فوري لبطاقة الخصم المُباشر، وإجراءات فتح حساب سريعة وسهلة، وصرف أرباح شهرية بناءً على متوسط الرصيد، إلى جانب الوصول السلس إلى الخدمات المصرفية الأساسية. ومن خلال إلغاء شرط الحد الأدنى للرصيد وتبسيط إجراءات الانضمام، يسعى المنتج إلى خفض العوائق التي غالبا ما تحول دون استفادة أصحاب الدخل المحدود من الخدمات المالية الرسمية.

وتتوافق هذه المبادرة مع نظام حماية الأجور في سلطنة عُمان، وهو نظام إلكتروني لتحويل الرواتب تم تطبيقه في يوليو 2023 من قبل وزارة العمل بالتنسيق مع البنك المركزي العُماني، ويُلزم أصحاب العمل بدفع رواتب العاملين عبر البنوك والمؤسسات المالية المرخصة، بما يضمن صرف الأجور في مواعيدها وبشفافية.

ومن خلال تعزيز التحويلات الرقمية للأجور واستخدام الحسابات المصرفية، يهدف نظام حماية الأجور إلى تعزيز حماية العاملين، وتحسين مستوى الشفافية، ودعم الشمول المالي في سوق العمل.

متوافق مع أحكام الشريعة لأصحاب الدخل المحدود

«ظفار الإسلامي» يُطلق حساب التوفير الأساسي لنظام حماية الأجور

مسقط- الرؤية

أطلق ظفار الإسلامي حساب التوفير الأساسي لنظام حماية الأجور، وهو منتج مالي جديد متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية للمُواطنين والمُقيمين من ذوي الدخل المحدود.

ويعكس الحساب الجديد التزام ظفار الإسلامي بتعزيز الشمول المالي من خلال تقديم حل ادخاري مُبسّط وسهل الوصول إليه، ومُصمَّم خصيصاً للأفراد الذين لا تتجاوز رواتبهم الشهرية ٣٥٠ ريالاً عُمانياً. ويُمكن لحاملي الحساب الاحتفاظ بأرصدة تصل إلى ٣,٠٠٠ ريال عُماني دون اشتراط حد أدنى للرصيد، ما يُسهّل على العاملين إدارة أجورهم بشكل آمن.

وقال بلال بن فائز الرئيسي، مساعد المدير العام ورئيس الخدمات المصرفية للأفراد في ظفار الإسلامي :"يواصل ظفار الإسلامي التزامه بدعم أجندة الشمول المالي في سلطنة عُمان من خلال توفير حلول مصرفية متاحة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لكافة فئات المجتمع، كما إن حساب التوفير الأساسي لنظام حماية الأجور صُمم خصيصاً لتمكين أصحاب الدخل المحدود من خلال توفير منصة آمنة ومُريحة وشفافة لتسلّم رواتبهم وإدارتها، مع الاستفادة من فرص المشاركة في الأرباح وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية".

وأضاف الرئيسي أنّ هذا المنتج يُعزّز الاستراتيجية الشاملة للبنك في مواءمة الحلول المالية المبتكرة مع المبادرات الوطنية الهادفة إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في مُختلف أنحاء سلطنة عُمان.

ويقوم الحساب على مفهوم المضاربة في الصيرفة الإسلامية، حيث يقدّم الزبائن أموالهم ليستثمرها البنك، ويتم توزيع الأرباح وفقاً لمتوسط الرصيد الشهري في الحساب. وتضمن هذه الصيغة الالتزام الكامل بمبادئ الصيرفة الإسلامية، مع إتاحة الفرصة للزبائن للاستفادة من عوائد المشاركة في الأرباح.

ويحق للمواطنين والمقيمين ممن تبلغ أعمارهم ١٨ عاماً فأكثر التقديم على الحساب، بشرط ألا يتجاوز دخلهم الشهري ٣٥٠ ريالاً عمانياً، كما يحصل زبائن حساب التوفير الأساسي لنظام حماية الأجور على بطاقة خصم"مال" للاستخدام داخل سلطنة عُمان، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية على مدار الساعة عبر تطبيق الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، بما يتيح لهم إدارة شؤونهم المالية بكل يُسر.

ومن أبرز مزايا الحساب إصدار فوري لبطاقة الخصم المباشر، وإجراءات فتح حساب سريعة وسهلة، وصرف أرباح شهرية بناءً على متوسط الرصيد، إلى جانب الوصول السلس إلى الخدمات المصرفية الأساسية. ومن خلال إلغاء شرط الحد الأدنى للرصيد وتبسيط إجراءات الانضمام، يسعى المنتج إلى خفض العوائق التي غالبا ما تحول دون استفادة أصحاب الدخل المحدود من الخدمات المالية الرسمية.

وتتوافق هذه المبادرة مع نظام حماية الأجور في سلطنة عُمان، وهو نظام إلكتروني لتحويل الرواتب تم تطبيقه في يوليو ٢٠٢٣، من قبل وزارة العمل بالتنسيق مع البنك المركزي العُماني، ويُلزم أصحاب العمل بدفع رواتب العاملين عبر البنوك والمؤسسات المالية المرخّصة، بما يضمن صرف الأجور في مواعيدها وبشفافية.

ومن خلال تعزيز التحويلات الرقمية للأجور واستخدام الحسابات المصرفية، يهدف نظام حماية الأجور إلى تعزيز حماية العاملين، وتحسين مستوى الشفافية، ودعم الشمول المالي في سوق العمل.

هدى حمد

الوظيفة نظام يُفرِط في تشييئِنا !

يتحوّلُ البشر إلى مقاعد ومشاجب للثياب، مفاتيح ومظلّات؛ بعضهم إشارات مرور، وآخرون حمّالون يحملون الناس على أكتافهم.

فئة أخرى تصير بوّابات.. تتجاور أجسادُهم وتتراصّ مناكبُهم وتفترقُ في محاكاة أبدية لوضعية الفتح والإغلاق، وقد يغدو البعض «ثقلا» يُساعد في رفع وإنزال المصعد!

هكذا ينهضُ فيلم التحريك الأرجنتيني، شديدُ التكثيف بفكرته الغرائبية.

الفيلم المعنون بـ«El Empleo» الوظيفة، الصادر عام ٢٠٠٨، ليضرب عصبَ يقيننا بفكرة صادمة وبسيطة في آن.

فعبرَ سبع دقائق مُكثّفة تتجلّى «الوظيفة» التي لطالما حلمنا بها وناضلنا من أجلها ومن أجل الصعود في سلالمها، باعتبارها قوة تُحوّلنا جميعًا إلى أدوات.

إذ في غفلة منا، تبدو الوظيفة نظامًا مُفرطًا في تشييئنا، ويغدو التسلسلُ الهرمي -بكلّ ما يكتنفه من تباينات وطبقات- مبضعًا يُقزّمنا، فلا نصير إلا ترسًا في آلة إنتاج متوحّشة متناسلة ومُلتهمة.

في هذا الأنميشن السردي السوداوي الصامت، الحائز على العديد من الجوائز، يستيقظُ البطلُ ليجد من حوله وقد تحوّلوا إلى أشياء: الزوجةُ والأبناء، الناسُ في الشوارع وزملاءُ العمل. لكنه لا يستهجن الأمر، بل يبدو كمن اعتاده.. مشهدٌ طبيعيّ مألوف لا يثيرُ الريبة.

يبدو الأمر كاستعارة مكثّفة لواقع الوظيفة في حياتنا اليوم، ولعلّه يذكّرنا بذلك النمط الذي يسحقُ الإنسان ويمحو ذاته ويجعله مع الوقت نسخةً أخرى ممّا كان عليه؛ لا سيما تلك الوظائف التي تفرضُ ساعات عمل طويلة بأجور مُجحفة، كالعقود التي تستقطبُ خريجيّ الجامعات والكليات في بداياتهم المهنية في القطاع الخاص.

فقد وجدت بعضُ الشركات -في ظلّ محاولات الحكومة الدؤوبة لضبط الأجور- سبيلًا إلى شرعنة غير مباشرة لتبخيس الأجر، مستفيدةً من أطر تنظيمية تمنحها من حيث لا تحتسب، فرصةَ الاكتفاء بالحدّ الأدنى للأجور، أعني ٣٢٥ ريالًا عُمانيًا، مهما كان العمل أو عدد ساعاته أو نوع الشهادات التي يحوزها الخريج!

فيغدو الشاب الغضّ جزءا من آلة الإنتاج الضخمة، لقاء أجر لا يوازي الجهد المبذول. ثم يُكابد مأزقًا مزدوجًا: إمّا القبول بشروط غير مُنصفة وإمّا انتظار فرصة قد لا تأتي! غالبًا ما تكون هذه العقود قصيرة الأجل، محدودة المزايا، تُربط على نحو صارم بمشروع بعينه؛ فيُسرَّح الشاب ما إنْ ينتهي، فيغدو عاجزًا عن اتخاذ خطوة جادّة في حياته، إذ يظلّ مُهدَّدًا بانقضاء عقده أصلًا، فلا يُقدم على زواج ولا شراء سيارة ولا بناء بيت ولا أخذ قرض! وهو ما يُدخل الطبقة الوسطى -النواةَ الصلبة التي تُراهن عليها المجتمعات لإنعاش اقتصادها وإدارة عجلاتها فوق المياه الراكدة- في حالة عجز وجمود، إذ يُلقي هؤلاء الشُبان بظلال تعاستهم على المجتمع.

لا سيما عندما يتراجع شعورهم بالطمأنينة، فيدخلُ الفرد منهم في حالة من القلق والحذر الدائم من أي مجازفة غير محسوبة! يغدو هذا الإنسان مُزعزع الحَواس، مُختزَلًا وشاعرًا باغتراب ممضّ بين احتياجه إلى الوظيفة وتوقه إلى كرامة العيش.

المريبُ في فيلم «الوظيفة» أنّ الناس هناك لا يصرخون من غرابة أدوارهم ولا من تحوّلهم إلى أشياء عديمة القيمة، تُلقى في أقرب سلّة مهملات ما إن يصيبها العطب؛ بل يُقدَّم الأمر كأنّه بدهيّ.

لا يُسجّل الفيلم القصير موقفًا ممّا يحدث، إذ يهيمن الخنوعُ والجمود على الجميع. ولا أدري إن كان مخرجُ الفيلم سانتياغو غراسو، قد تقصد أن يقول لنا عبر فيلمه الصامت: إنّ الوظيفة قد تبلغ في ديناميكياتها الدفاعية حدَّ تعطيل صوت الإنسان وثورته واحتجاجه!

وهذا أخطرُ ما قد يخفق له الفؤاد؛ إذ تبدأ أشدُّ صور الانسلاخ حين نتقبّل الشاذّ عن طبيعتنا كأنّه العاديّ والطبيعيّ. عندئذ يُستلب منّا كلُّ شيء على نحو صادم، حتى الرجل «البطل» الذي خاض روتينه اليومي متفوّقًا على الآخرين، لم يكن سوى ممسحة بالية تحت أقدام سلطة أشدّ وطأة!

■ **هدى حمد** كاتبة عُمانية ومديرة تحرير مجلة «نزوى»

حمدة بنت سعيد الشامسي
hamdahus@yahoo.com

منفعة الأمان الوظيفي ليست أجرا مؤقتا

يتميز النموذج العُماني في منظومة الحماية الاجتماعية بكونه نظاما تأمينيا قائما على المساهمة المشتركة وتوزيع المخاطر، بما يضمن له الاستدامة المالية والعدالة. لكن أعمق ما في هذا النظام ليس لغة الأرقام، بل تلك الرسالة الإنسانية المتصلة بتوجهات رؤية عُمان ٢٠٤٠، التي تضع الإنسان في قلب التنمية لا على هامشها. ويتجلى ذلك بوضوح حتى في اختيار المسميات؛ إذ فضلت سلطنة عمان مصطلح «الأمان الوظيفي» على «التأمين ضد البطالة»، وهو فرق يتجاوز اللغة إلى الفلسفة؛ فبينما تُعرف «البطالة» الإنسان بما فقده، يحيطه «الأمان» بما تبقى له من كرَامة واستقرار.

هذا التوجه يعني أن الأمان الوظيفي لا يضمن ألا تفقد عملك، بل يضمن ألا تُترك وحيدا بعد فقدانه. ففي النماذج التقليدية، كان انتهاء الخدمة يعني انقطاعا مفاجئا في الدخل، والدخول في نفق من القلق النفسي والمادي؛ أما اليوم فقد أُعيد تعريفها لتصبح مرحلة انتقال مدعومة، بدلا من أن تكون «نهاية».

يوفر النظام دخلا مؤقتا للعامل الذي فقد وظيفته لأسباب خارجة عن إرادته، وهو مصمم بذكاء يحقق توازنا بين الاستقرار والحافز؛ إذ يُصرف للمستحق ٦٠٪ من متوسط أجره خلال الأشهر الستة الأولى، ثم ٥٠٪ لثلاثة أشهر، ثم ٤٠٪ لثلاثة أشهر أخيرة، مع حد أدنى لا يقل عن (١١٥) ريالا. هذا التصميم المتناقص ليس عشوائيا، بل هو أداة لإدارة مخاطر سوق العمل؛ فهو يؤمن الاستقرار الفوري، وفي الوقت ذاته يحفز الفرد تدريجيا على العودة والمساهمة في الاقتصاد المحلي.

ولا يتوقف الأمر عند الدخل، بل يستمر النظام في سداد الاشتراكات التأمينية واحتساب هذه الفترة ضمن الخدمة الفعلية، لضمان تجميع مدد مؤهلة للتقاعد. ذلك أن فقدان العمل في الاقتصاد الحديث أصبح جزءا من طبيعة المتغيرات؛ فكل يوم تقريبا نرى شركات تُغلق وقطاعات تتبدل، وهنا يظهر دور النظام ليس في منع فقدان العمل، بل في امتصاص الصدمة وتحويلها إلى فرصة للتمكين. في النهاية، لا تُقاس قوة الأنظمة بما تقدمه من تعويضات، بل بما تعكسه من رؤية لبناء إنسان مطمئن. وهنا تحديدا، لا يصبح الأمان الوظيفي مجرد نظام صرف، بل تعبير عن توجه أوسع لاقتصاد ينمو دون أن يُهمل كرامة الإنسان. وبذلك يتوافق الهدف الاستراتيجي لرؤية عُمان ٢٠٤٠ (مجتمع مغطى تأمينيا بشبكة أمان اجتماعية فاعلة ومستدامة وعادلة) مع هدف (قوانين وتشريعات ناظمة لسوق العمل وفق معايير مهنية، وبيئة عمل محفزة ومستجيبة للمتغيرات).

■ حمدة الشامسي كاتبة عُمانية في القضايا الاجتماعية

The new account reflects Dhofar Islamic's commitment to financial inclusion by offering a simplified and accessible savings solution.

DHOFAR ISLAMIC UNVEILS SAVINGS ACCOUNT FOR LOW-INCOME EARNERS

MUSCAT: *Dhofar Islamic has launched a basic Wage Protection System (WPS) Savings Account, a Sharia-compliant financial product designed to expand access to essential banking services for citizens and residents with limited income.*

The new account reflects Dhofar Islamic's commitment to financial inclusion by offering a simplified and accessible savings solution tailored to individuals earning monthly salaries of RO 350 or below.

Account holders can maintain balances of up to RO 3,000, with no minimum balance requirement, making it easier for workers to participate in the formal banking system while managing their wages securely.

Commenting on the launch, Bilal Faiz Muhammad al Raiisi, AGM and Head of Retail Banking at Dhofar Islamic, said: "Dhofar Islamic remains committed to supporting Oman's financial inclusion agenda by providing accessible and Sharia-compliant banking solutions for all segments of society.

The Basic WPS Savings Account is specifically designed to empower low-income earners by giving them a secure, convenient and transparent platform to receive and manage their wages while also benefiting from profit-sharing opportunities in line with Islamic banking principles."

He added that the product reinforces the bank's broader strategy of aligning innovative financial solutions with national initiatives aimed at strengthening economic participation and enhancing financial accessibility across the Sultanate of Oman.

The account is structured on the Islamic banking concept of Mudarabah, under which customers provide funds for the bank's investment activities and receive a share of the profits based on the monthly balance maintained in their account. The arrangement ensures full compliance with Islamic banking principles while enabling customers to benefit from profit-sharing opportunities.

Eligible applicants include citizens and residents aged 18 years and above whose monthly salary does not exceed RO 350. Customers opening the Basic WPS Savings Account will receive a "MAAL" debit card, which can be used for transactions within the Sultanate of Oman. The account also provides access to 24/7 digital banking services, including mobile and Internet banking platforms, enabling customers to manage their finances conveniently.

Dhofar Islamic launches Sharia-compliant WPS savings account for low-income earners

Dhofar Islamic has launched a Basic Wage Protection System (WPS) Savings Account, a Sharia-compliant financial product aimed at expanding access to essential banking services for low-income citizens and residents.

The new account is designed for individuals earning monthly salaries of RO350 or below, allowing balances of up to RO3,000 with no minimum balance requirement. The initiative supports greater financial inclusion by enabling workers to securely receive and manage their wages within the formal banking system.

Bilal Faiz Mohammed Al Raisi, AGM and Head of Retail Banking, Dhofar Islamic, said, "Dhofar Islamic remains committed to supporting Oman's financial inclusion agenda by providing accessible and Sharia-compliant banking solutions for all segments of society. The Basic WPS Savings Account is specifically designed to empower low-income earners by giving them a secure, convenient and transparent platform to receive and manage their wages while also benefiting from profit-sharing opportunities in line with Islamic banking principles."

He added that the product aligns with broader national initiatives to strengthen economic participation and improve access to financial services across the Sultanate.

The account is based on the Islamic banking concept of Mudarabah, where customers provide funds for investment and receive a share of the profits based on their monthly balance, ensuring compliance with Sharia principles.

Where would we be without the labourers?

SALEH AL-SHAIBANY

I often get drawn to the simple lives of labourers. I was never sure why until a couple of months ago when I wandered in a small labour camp. I was looking for a carpenter to replace my door and it was the only place I knew I could find one in a hurry.

About half a dozen, skinny and gaunt souls stood up to welcome me as I walked in. They told me to wait for the carpenter who they expected to be back in a few minutes. I was about to say that I would come later but somehow lingered a little longer. They motioned me to sit on a worn-out mat under an old tree. One of them bought a drink from an adjoining shop and offered it to me. We were sitting in a smelly, open yard and the source of the stench was an overflowing septic tank in the middle of the enclosure.

They explained that their employer did not bother to repair it since it cost money to do so. There were three huts shared by sixteen of them. I knew they were sixteen because I counted the beds in that courtyard. Since the huts did not have air conditioners, they slept half-naked and in the open air. Their bathroom was a small, roofless wooden shed that had tiled floor. The branches of two big trees provided the support of the covering of their kitchen which was made of canvas.

This was the home of a team of labourers that made their employer a very rich man in the last twelve years. As I was talking to them, I looked at their weather-beaten bodies ravaged by hard labour. They weak voices somehow did not lack humour and their eyes radiated life despite the hardship they endured. There was something good emanating from them and it was hard for me to understand.

Despite all that, they had no hard feeling because they had nothing but warm words for their employer. They were no fools and they understood their limitations. Why fight something that they could not change? Five minutes later, the old carpenter walked in and I was introduced to him.

He promised to come over to my house the next day and I left the yard immediately. He turned up as promised and did his work. When he finished, I asked for the fee of his service and he said I could pay him anything. I refused until he named his fee. He did eventually and it was below the average standard for the work. I paid him and he walked away happily. A week later, my brother came to visit me and he admired the new door. He asked me how much I paid for and I boasted that I got myself a bargain. It was then my mind drifted to the labour camp and the appalling condition the workers lived in. I already condemned their boss but I also took advantage of one of them by paying him almost a pittance.

It was too late and he would not have accepted if I had gone back to offer him more money. So I left it like that but the truth is that we all take advantage of the little people no matter how much compassion we have for them. I guess they remind us of the widening gap between them and the people they serve for. Here in the Gulf, labourers transformed the sands to modern cities and continue to do so but they will always live in shacks and dreadful conditions.